

# النهج السابع

وفيد الشروع في التركيب الثاني للحجج

obeykandl.com

إشارة إلى القياس ، والاستقراء ، والتمثيل :

أصناف ما يحتاج به في إثبات شيء ، لا مرجع<sup>(١)</sup> فيه ، إلى القبول والتسليم ، أو فيه مرجع إليه ، لكنه لم يرجع إليه ، ثلاثة :

أحدها : القياس .

والثاني : الاستقراء ، وما معه .

والثالث : التمثيل ، وما معه .

فأما الاستقراء :

فهو الحكم على كلّي بما وجد<sup>(٢)</sup> في جزئياته الكثيرة :

مثل حكمنا : بأن كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ : استقراء

للناس ، والدواب البرية ، والطيور .

والاستقراء غير موجب للعلم الصحيح<sup>(٣)</sup> ؛ فإنه ربما كان ما لم يستقرأ ،

---

(١) وفي نسخة « مرجوع » وفي أخرى « رجوع » .

(٢) وفي نسخة « يوجد » .

(٣) واضح من رأي « الشيخ » في الاستقراء ، أنهم لم يتنبهوا إلى استخدام

« قانوني العلية ، والاطراد » فيه . ولو أنهم تنبهوا لذلك ، وكانوا ممن يؤمنون

بهما لحكموا بإفادة « الاستقراء » للعلم الصحيح .

ولكن - وضعاً للحق في نصابه - ينبغي أن يلاحظ ، أن بحث « الفدائي »

متجه إلى الاستقراء في المسائل التي ليس بينها ترابط على ، كما يتضح من مثالهم =

= المشهور ؛ إذ ليس بين الحيوانية ، وبين تحريك الفك الأسفل عند المضغ ،  
ترابط على ، بدليل أنه تخلف .

ولقد تنبه المحدثون إلى هذا النوع من الاستقراء وحكموا أيضاً بأنه لا يفيد  
العلم اليقيني .

يقول « الدكتور أبو العلا » في كتابه « المنطق التوجيهي » ص ١٢٨ :  
« ... فالاستقراء الناقص بالمعنى العلمى الدقيق إذن ، هو الذى يعتمد فيه  
الباحث على افتراض « قانونى التعليل والاطراد » .

أى هو الاستقراء الذى يقع على الأشياء المتصلة اتصالاً علياً مطرداً .  
والكن ليس كل الأشياء التى يبحثها العلم ، متصلة اتصالاً علياً ، وإن كانت  
فى كثير من الأحوال مطردة الوقوع ، بمعنى أنها إذا وجد أحدها ، وجد الآخر .  
فكثير من صفات الحيوان ، والنبات ، والجماد ، يوجد وجوداً مطرداً فى  
أنواعها ، من غير أن يكون بينها اتصال على ظاهر :  
فكل طائر يبيض ، وكل طائر له صماخ ، وهما صفتان مطردتان ، فى جميع  
أنواع الطيور .

مع أنه ليس بينهما اتصال على : فلا الصماخ علة فى البيض ، ولا البيض  
علة فى الصماخ .

وكل حيوان ذى ثدى ، يلد ؛ وكل حيوان ذى ثدى ، ذو أذن .  
ولا يوجد اتصال على ظاهر ، بين كون الحيوان له ثدى ، وكونه له أذن .  
وكذلك كل حيوان ذى قرن مجتزأ ، ومشقوق الظلف .  
ولا يوجد اتصال على ظاهر ، بين صفة الاجترار ، وصفة شق الظلف . =

ولكن عدم وجود الاتصال العلى ، بين الصفات أو الخواص التى من هذا النوع ، لا يمنعنا من تعميم الحكم على الأشياء التى توجد فيها .  
وإذن تنقسم قضايا الاستقراء العلمى إلى قسمين :  
قسم يعتمد على التعليل والاطراد معاً ، وهو أكملها ، ويونق بنتائجه إلى درجة تقرب من اليقين .

وقسم يعتمد على الاطراد وحده ، وليست له القيمة العلمية التى للأول .  
ويسمى هذا النوع أحياناً ، بالاستقراء الإحصائى ، وهو كثير الاستخدام فى علوم المواليد الثلاثة ، وفى عمل الإحصاءات والتصنيفات .  
أرأيت إلى أن المحدثين يقرون بأن من الاستقراء نوعاً ، لا يعتمد على الاتصال العلى ، وأنه لذلك لا يفيد العلم اليقضى الصحيح ؟ .  
أغلب الظن أن هذا النوع من الاستقراء هو ما عناه « القدامى » بحديثهم عن الاستقراء .

وأما النوع الآخر ، الذى يكون الترابط العلى حاصل فيه ، فما أظنهم ينكرونه ، وينبكرون إفادته العلم ، وشموله لجميع جزئياته ؛ بل ما أظنهم إلا عرفوه ، وأدركوه ، وإن لم يعطوه اسم « الاستقراء » .

فإن حديثهم عن « العلة والمعلول » يتأدى حتماً إلى النتائج التى يتأدى إليها حديث « المحدثين » عن الاستقراء القائم على قانونى « العلة والاطراد » .  
فإنهم يقررون :

أن وجود العلة يستلزم وجود المعلول .

وأن وجود المعلول يستلزم وجود علة له .

خلاف ما استقرى ، مثل التماسح في مثالنا .

بل ربما كان المختلف فيه والمطلوب ، بخلاف حكم جميع ما سواه .

وأما التمثيل :

فهو الذى يعرفه أهل زماننا بالقياس :

---

= وهم حين يقررون هاتين القاعدتين ، لا يعنون من العلة شيئاً مشخصاً

بالذات ولا من المعلول شيئاً مشخصاً كذلك .

بمعنى أنهم إذا أدركوا أن النار علة للحرارة ، قالوا : كلما وجدت النار - أى

نار كانت - وجدت الحرارة ، ولا يعقل أنهم قد أجروا تجارب على جميع أفراد

النار ، ما وجد منها وما لم يوجد ، وكل ما هنالك أنهم أجروا تجارب على بعض

أفرادها ، فانتقالهم من ذلك البعض إلى الكل ، هو ما يسميه المحدثون استقراء .

ولم يسوغ للقدامى هذا الانتقال إلا وثوقهم ، بأن العلة المتحددة في طبيعتها تفتج

معلولات متحددة كذلك . وفي مضمون هذا ينطوى قانونا العلة والاطراد .

إلا أنه - والحق يقال - لم يكن حديث القدامى عن هذا الموضوع مفصلاً

عن جعل هذا البحث وسيلة من وسائل كسب العلم ، وإنما جعل بحثاً في العلة ،

ولم يشيروا إلى استخدامه في كسب العلم .

ولكن إذا كان « قانونا العلة والاطراد » من وضع القدامى ، وإذا كان

كلامهم عن العلة والمعلول ، صريحاً في أن وجود العلة يستلزم وجود المعلول ،

ووجود المعلول يستلزم وجود علة . أمكن أن يقال : إنه لم يكن للمحدثين في

هذا الباب إلا التنظيم والترتيب ، وساعدهم على ذلك تقدم العلم الطبيعى واختراع

الآلات .

وهو أن يحاول الحكم على شيء ، بحكم موجود في شبيهه<sup>(١)</sup> :  
وهو حكم<sup>(٢)</sup> على جزئي ، بمثل ما<sup>(٣)</sup> في جزئي آخر ، يوافق في معنى جامع .  
وأهل زماننا يسمون « المحكوم عليه » فرعا .  
و « الشبيه » أصلا .  
و « ما اشتركا فيه » معنى وعلة .  
وهذا أيضا ضعيف .  
وآكده أن يكون « المعنى الجامع » هو السبب أو العلامة ، لكون<sup>(٤)</sup>  
الحكم في المسمى « أصلا » .  
وأما القياس :  
فهو العمدة :  
وهو قول مؤلف من أقوال ، إذا سلم<sup>(٥)</sup> ما أُورد فيه من القضايا ، لزم عنه  
لذاته قول آخر .

---

(١) وفي نسخة « شبهه » .

(٢) وفي نسخة « الحكم » .

(٣) وفي نسخة « مثل » .

(٤) أي لوجود .

(٥) وعبارة « إذا سلم » هي التي أشككت على كثير من الباحثين المحدثين

فظنوا أن « منطق القياس » لا يعني بالواقع ولا يهتم به .

ولكن هذه العبارة واردة بصدد الحديث عن صورة القياس فقط ، وصورة

وإذا أوردت القضايا في مثل هذا الشيء ، الذي يسمى « قياسا » أو « استقراء » أو « تمثيلا » سميت حينئذ مقدمات .  
فالمقدمة : قضية صارت جزء قياس ، أو حجة .

القياس - كما سبق القول - قالب عام ، يقبل كل ما يوضع فيه ، على أن تكون النتيجة ، تستمد قوتها من قوة المقدمات ، فعلى نحو ما تكون المقدمات من القوة أو الضعف ، تكون النتيجة ؛ أما الصورة ، فهي أداة للربط فقط ، بين المقدمات والنتيجة .

وكما عني « الشيخ » هنا بالصورة ، عني من قبل بالمادة ، وأفرد لها بحثا مستفيضا : فمنطق القياس ، عنوان يصدق على مجموع أمرين معا :

مادة القياس .

وصورة القياس .

وواضح أن مادة القياس ، بحث في القضايا ، من حيث صدقها في الواقع ونفس الأمر ، وعدم صدقها .

فمن ادعى على « منطق القياس » أنه غير معنى بالواقع ، اغترارا بما ورد في تعريف ، قصد به إيضاح المعنى العام للقياس ، أعنى صورته ؛ فقد وهم .  
وقد أفصح « صاحب المعبر » عن فائدة هذا « المنطق » الذي يسمونه قديما ، فقال : ص ٧ ج ١ :

« .. فقد تحصل مما قيل : أن منفعة هذا العلم - يعنى المنطق القديم - هي هداية الأذهان ، إلى حقائق المعارف والعلوم ، وردّها عن الزيغ والزلل فيها =

وأجزاء هذه التي تسمى « مقدمة » ، الذاتية<sup>(١)</sup> ، التي تبقى بعد التحليل إلى الأفراد الأول ، التي لا تتركب القضية من أقل منها ، تسمى حينئذ<sup>(٢)</sup> ، حدوداً . ومثال ذلك : كل « ج » « ب » ، وكل « ب » « ا » ، يلزم منه أن كل « ج » « ا » .

فكل واحد من قولنا : كل « ج » « ب » وكل « ب » « ا » مقدمة . و « ج » و « ب » و « ا » حدود . وقولنا : وكل « ج » « ا » نتيجة .

---

= وغرضه : معرفة مابه تكون الهداية والرد ، وكيف يكونان به ؟ . وموضوعه : مابه يتوصل إلى الهداية والرد المذكورين ، من المعارف والعلوم السابقة إلى الأذهان ، من حيث يتوصل بها إلى ذلك . ومطلوباته : هي القوانين التي تستفاد بها المعارف والعلوم المكتسبة ، من جهة المعارف والعلوم السابقة إلى الأذهان . فهو قانون الهداية النظرية ، التي تكون بسابق المعارف والعلوم : إلى ما يكتسب بها منها .

(١) أظنها وصفاً لـ « الأجزاء » ، كأنه قال : والأجزاء الذاتية للقضية ، التي تبقى بعد التحليل إلى الأفراد ... الخ .  
(٢) أي هذه الأجزاء إنما تسمى حدوداً ، حين تكون أجزاء القضية ، صارت جزء قياس ، أي مقدمة ؛ وأما في غير هذه الحال ، فلا تسمى تلك الأجزاء حدوداً ، وإنما تسمى موضوعات ومحمولات ؛ مثلاً .

والمركب من التقدمتين ، على نحو ما مثلناه ، حتى لزم عنه <sup>(١)</sup> هذه النتيجة ، هو القياس .

وليس من شرطه أن يكون مسلم المقدمات <sup>(٢)</sup> ، حتى يكون قياسا ؛ بل من شرطه أن يكون بحيث إذا سلمت قضاياها ، لزم عنها <sup>(٣)</sup> قول آخر <sup>(٤)</sup> .

(١) وفي نسخة « منه » .

(٢) وفي نسخة « القضايا » .

(٣) وفي نسخة « منها » .

(٤) لا ينبغي عن بالك أن هذا بحث حول « صورة القياس » فكأنه يقول : إن هذه الصورة تقتضى الترابط الوثيق - متى استوفت شرائطها ، على ما سيأتي شرحه في بحوث الأشكال - بين مقدماتها ونتائجها ، بحيث لو فرض ، وسلم المقدمات إنسان ولو كانت هذه المقدمات كاذبة ، بل ولو كان هذا الإنسان نفسه يعلم أنها كاذبة ، لم يسهه - متى سلمها - أن يفر من قبول النتيجة والإذعان لها رغم أنه .

وهذا فرض يفرضونه ، لإظهار قوة الترابط والتلازم ، بين النتيجة والمقدمات ، فإذا انضاف إلى ذلك بحثهم حول المقدمات ومادة القياس ، وأنهم قسموا هذه المادة إلى :

١ - مادة يقينية لا مجال للشك فيها .

كان القياس - المركب من هذه المادة اليقينية ، المصبوبة في هذا القالب الدقيق غاية الدقة - مأمونا عليه الخطأ من جميع نواحيه .

٢ - ومادة غير يقينية .

فهذا شرطه في قياسته ، فرجما كانت مقدماته غير واجبة التسليم ، ويكون القول قياساً ، لأنه بحيث لو سلم مافيه ، على غير واجبة <sup>(١)</sup> ، كان يلزم عنه قول آخر \* .

إشارة خاصة إلى القياس :

القياس على ما حققناه نحن ، على قسمين :

إقتراني .

واستثنائي .

والاقتراني :

---

= كان القياس - المركب من هذه المادة غير اليقينية ، المصبوبة في هذا القالب الدقيق غاية الدقة - مأمونا عليه الخطأ من ناحية الاستلزام والإنتاج ، فلا خوف من هذه الناحية أصلاً ، بمعنى أن هذه النتيجة تابعة لهذه المقدمات . فلينظر بعد ، لقوة هذه المقدمات ، فمن سلمها لزمه تسليم النتيجة ، ومن ظنها لزمه ظن النتيجة ، ومن شك فيها لزمه الشك في النتيجة إذا لم تكن هذه النتيجة ثابتة من طريق آخر .

وبحث كهذا لا يمكن أن يطعن فيه إنسان بعد أن يفهمه ، المهم الإلمام بناحية أن اختبارهم للمادة ، كانت وسائله عندهم بدائية ، لم تبلغ بعد ، ما بلغته لدى أولئك المحدثين ، وذلك تابع لتقدم وسائل العلم الطبيعي في العصر الحديث .

(١) اعلمه يقصد : أن القضايا الموافقة على هذا النحو الخاص ، تكون قياساً ،

لو سلمت حتى ممن لا يعتقد وجوب صدقها .

هو الذى لا يتعرض للتصريح<sup>(١)</sup> بأحد طرفى النقيض الذى فيه النتيجة<sup>(٢)</sup> بل إنما يكون<sup>(٣)</sup> فيه بالقوة .

مثل ماأرىناك فى امثال المذكور<sup>(٤)</sup>

وأما الاستثنائى :

فهو الذى يتعرض فيه للتصريح بذلك<sup>(٥)</sup> :

مثل قولك : إن كان عبد الله غنيا ، فهو لا يظلم ؛ لكنه غنى ، فهو<sup>(٦)</sup> لا يظلم .

وقد وجدت فى القياس أحد<sup>(٧)</sup> طرفى النقيض الذى فيه النتيجة .

---

(١) وفى نسخة « التصريح » بدون « اللام » .

(٢) ويعرفه « صاحب الشمسية » ج ٢ ص ١٩٠ قائلا :  
« والاقترانى :

هو الذى لم يكن عين النتيجة ولا نقيضا مذكورا فيه بالفعل » .  
والمعنى واحد ، وربما كانت عبارة « صاحب الشمسية » أوضح .

(٣) أى إنما يكون أحد طرفى النقيض الذى فيه النتيجة مذكورا فيه  
بالقوة .

(٤) يعنى قوله : كل « ج » « ب » وكل « ب » « ا » يلزم منه أن كل  
« ج » « ا » ص ٢٠٩ .

(٥) وفى نسخة « بالتصريح لذلك » وفى نسخة أخرى « التصريح بذلك » .

(٦) وفى نسخة بزيادة « إذن » بعد قوله « فهو »

(٧) أى وجدت نفس النتيجة مذكورة فى القياس ، حيث هى نفس

« التالى » فى الشرطية .

وهو<sup>(١)</sup> النتيجة بعينها .

ومثل قولك : إن كانت هذه الحمى ، حمى يوم ؛ فهي لاتغير النبض تغيراً شديداً ؛ لكنها غيرت النبض تغيراً شديداً ، فينتج أنها ليست حمى يوم . فتجد في القياس أحد طرفي النقيض ، الذي فيه النتيجة ؛ وهو نقيض النتيجة<sup>(٢)</sup> .

والاقترانيات :

قد تكون من حمليات ساذجة .

وقد تكون من شرطيات ساذجة .

وقد تكون مركبة منهما .

والتي هي من شرطيات ساذجة :

فقد تكون من متصلات ساذجة .

وقد تكون من منفصلات ساذجة .

وقد تكون مركبة منهما .

وأما عامة المنطقيين ، فهم إنما تنبهوا للحمليات فقط . وحسبوا أن

الشرطيات لاتكون إلا استثنائية فقط .

ونحن نذكر الحمليات بأصنافها .

---

(١) وفي نسخة « وهي » .

(٢) وذلك أن النتيجة ، نقيض « مقدم » الشرطية .

ثم تتبعها ببعض الاقترايات الشرطية ، التي هي أقرب إلى الاستعمال ،  
وأشدّ علوقاً بالطبع .

ثم تتبعها بالاستثنائيات .

ثم نذكر بعض الأحوال ، التي تعرض للقياس .

وقياس الخلف .

ونقتصر في هذا المختصر ، على هذا القدر <sup>(١)</sup> \* .

إشارة خاصة إلى القياس الإقتراني :

القياس الإقتراني : يوجد فيه شيء مشترك مكرر ، يسمى الحد الأوسط :

مثل ما كان في مثالنا السالف « ب » <sup>(٢)</sup> . ويوجد فيه لكل واحدة <sup>(٣)</sup>

من المقدمتين شيء يخصها :

مثل ما كان في مثالنا « ج » في مقدمة ؛ و « ا » في مقدمة .

وتوجد <sup>(٤)</sup> النتيجة ، إنما تحصل من اجتماع هذين <sup>(٥)</sup> الطرفين .

---

(١) وفي نسخة « المبلغ » .

(٢) يعني قوله فيما سبق ص ٢٠٩ : كل « ج » « ب » وكل « ب » « ا »

يلزم منه أن كل « ج » « ا » .

(٣) وفي نسخة « واحد » بدون تاء .

(٤) في العبارة ركة لا تخفى ، ولو كانت : ووجود النتيجة إنما يحصل .. الخ

لسكنت أخف وطأة .

(٥) يشير إلى الأمرين اللذين تختص كل مقدمة بواحد منهما .

وفي معنى هذا ما نقوله كتب المتأخرين : إن حصول النتيجة يكون بحذف

القدر المشترك بين المقدمتين .

حيث قلنا<sup>(١)</sup> : فكل « ج » « ا » .  
وما صار منهما في النتيجة موضوعا ، أو مقديما .  
مثل « ج » الذي كان في مثالنا ، فإنه يسمى « الأصغر » .  
وما صار محمولا فيها ، أو تاليا :  
مثل « ا » في مثالنا ؛ فإنه يسمى « الأكبر » .  
والمقدمة التي فيها « الأصغر » تسمى « الصغرى » .  
والتي فيها « الأكبر » تسمى « الكبرى » .  
وتأليفهما يسمى « اقترانا<sup>(٢)</sup> » .  
وهيأة التأليف : من كيفية وضع الحد الأوسط ، عند الحدين الطرفين ،  
تسمى « شكلا » .

وما كان من « الاقترانيات<sup>(٣)</sup> » منتجا يسمى « قياسا » \*  
إشارة إلى أصناف الاقترانيات الحلية :  
أما القسمة فتوجب أن يكون الحد الأوسط :  
إما محمولا على الأصغر ، موضوعا للأكبر .  
وإما بعكس ذلك<sup>(٤)</sup> .

(١) يعني في المثال السابق المشار إليه ص ٢٠٩ .

(٢) وفي نسخة « اقترانيا » .

(٣) وفي نسخة « الاقترانات » ، وفي أخرى « الاقتران » .

(٤) وفي نسخة « أو بعكسه » .

وإما محمولا عليهما جميعا .

وإما موضوعا لهما جميعا .

لكنه كما أن القسم الأول - ويسمونه الشكل الأول - قد وجد كاملا  
فاضلا جداً ، بحيث تكون قياسيته ، ضرورة النتيجة بينة بنفسها ، لا تحتاج  
إلى حجة :

كذلك وجد الذي هو عكسه بعيداً عن<sup>(١)</sup> الطبع يحتاج في إبانة قياسيته<sup>(٢)</sup>  
ما ينتج عنه ، إلى كلفة متضاعفة شاقة ؛ ولاتكاد تسبق إلى الذهن والطبع ،  
قياسيته .

ووجد القسمان الباقيان ، وإن لم يكونا بيني قياسية ما ؛ فهما من الأقيسة  
قريبين<sup>(٣)</sup> من الطبع ؛ يكاد الطبع الصحيح يفتن لقياسيتهما ، قبل أن

---

(١) وفي نسخة « من » .

(٢) وفي نسخة « قياسيته » .

وكلا الضبطين ركيبك : أما التي في الهامش فكيف تنسجم مع قوله بعد  
« ما ينتج عنه » .

وأما التي في الصلب ، فإنها تفيد ، أن الذي ينتج عن هذا الشكل ، يحتاج  
إلى كلفة في إبانة قياسيته .

وليس الذي ينتج قياسا ، ولكنه نتيجة .

(٣) يمكن اعتبار هذه الكلمة « حالا » .

يبين<sup>(١)</sup> ذلك .

أونيكاد بيان ذلك ، يسبق إلى الذهن من نفسه ، فتلاحظ لمية قياسيته  
عن قرب .

ولهذا صار لهما قبول ، ولعكس الأول أطراح<sup>(٢)</sup> .

---

(١) وفي نسخة « يتبين » .

(٢) هكذا ، ينظر « الشيخ » لـ « الشكل الرابع » ، وقد اطرحه  
بالفعل ، فقد وضع بحثا خاصا لـ « الشكل الأول » وآخر لـ « الشكل الثاني »  
وثالثا لـ « الشكل الثالث » .

والغنى اعتبار « الشكل الرابع » نهائيا .

وقد نحا هذا النحو « صاحب البصائر » ، حيث يقول ص ٨٠ :

« وهياة القياس ، من نسبة الأوسط إلى الطرفين ، تسمى « شكلا » .

وهذه النسبة بالقسمة الصحيحة ، على أربعة أنحاء :

فإن الأوسط ، إما أن يكون محمولا على الأصغر ، موضوعا للأكبر ؛ ويسمى

« الشكل الأول » .

وإما أن يكون موضوعا للأصغر ، محمولا على الأكبر .

أو محمولا عليهما جميعا .

أو موضوعا لهما جميعا .

لكن القسم الثاني - وإن أوجبه القسمة - غير معتبر ، لأنه بعيد عن =

= الطبع ، يحتاج في إبانة ما يلزم عنه ، إلى كلف في النظر شاقفة ، مع أنه مستغنى عنه .

وأما الشكلان الآخران ، وإن لم يكن لزوم ما يلزم عنهما ، بينا بذاته ؛ لكنه قريب من الطبع .

والفهم - بفتح الفاء وكسر الهاء - الدكي ، يتبين قياسهما ، قبل البيان بشيء آخر ، ويسبق ذهنه ، إلى ذلك الشيء المبين به عن قريب .

فلذلك لم يطرحا من درجة الاعتبار ، حسب اطراح ما هو عكس « الشكل الأول » .

فإذن الأشكال الحولية المعتبرة ، ثلاثة « .

أما الغزالي فقد أهمله إهمالا تاما ، ولم يشر حتى إلى أن القسمة تقتضيه ، وإنما قد استغنى عنه ، لعظم كلفته ، كما فعل « الشيخ » و « صاحب البصائر » .

قال في « معيار العلم » طبع الكردي لسنة ١٣٢٩ ص ٧٩ :

« القسمة الثابتة لهذا القياس : باعتبار كيفية وضع الحد الأوسط عند

الطرفين الآخرين :

وهذه كيفية تسمى « شكلا » :

والحد الأوسط : إما أن يكون محمولا في إحدى المقدمتين ، موضوعا في

الأخرى كما أوردناه من المثال ، فيسمى « شكلا أولا » .

وإما أن يكون محمولا في المقدمتين جميعا ، ويسمى « الشكل الثاني » .

= وإما أن يكون موضوعا فيهما ، ويسمى « الشكل الثالث » .

= وعند ذلك بدأ يتكلم على أحوال « الشكل الأول » .  
ويلاحظ أن صنييع « الغزالي » فيه إهمال لـ « الشكل الرابع » كأنه  
لا وجود له أصلاً .

أما « الشيخ » و « صاحب البصائر » فقد أشارا إليه ، غير أنهما ألقيا  
اعتباره ، لبعده عن الطبع . ولكنهما لم يدلا على واصله ، هل هو أرسطو  
أو غيره ؟!

أما « الأستاذ عبد - خير الدين » في كتابه « علم المنطق » الطبعة الأولى  
لسنة ١٩٣٠ ، فقد صرح بأن « أرسطو » لم يضعه ، وأنه من وضع علماء  
القرون الوسطى ، قال ص ١٦٦ :

« فالشكل الرابع : هو ما كان الحد الأوسط فيه ، موضوعاً في الصغرى  
محمولاً في الكبرى .

وهذا الشكل : لم يضعه أرسطو واضع علم المنطق ، ولكنه من وضع علماء  
القرون الوسطى .

ويعزو ابن رشد إلى جالينوس ، ولذا يسمى الشكل الجاليني ، وكثير من  
المناطق لا يوافق على استعماله ؛ لأنه بعيد عن الطبع جداً .

أما « الدكتور غلاب » في كتابه « الفلسفة الإغريقية » ج ٢ ص ٣٥ ،  
فلا يرضى عن أن أرسطو لم يضع « الشكل الرابع » ولم يعرفه ، ويرى أن  
القول بأن « جالينوس » هو الذي وضعه ، فرية كاذبة ، قال :  
« أما الرابع :

فلم يكن أرسطو يستعمله ولا يأبه له . بل إن بعض العلماء الغربيين ، =

== الذين لا يبالون بأن يتعجلوا في أحكامهم ، قرروا أن أرسطو لم يعرف « الشكل الرابع » وإنما هو من وضع « جالينوس » الطبيب الذي أتى بعد أرسطو بنحو خمسة قرون .

وقد تبع الأستاذ أبو العلا عفيفي هؤلاء المؤلفين الخاطئين في زعمهم هذا ، فأثبت في مذكراته في المنطق أن الشكل الرابع ليس من وضع أرسطو بل هو من وضع جالينوس .

ولا ريب أن هذا غير صحيح .

وإنما الصحيح أن أرسطو ، وضع « الشكل الرابع » وقال به ، وعرف عيوبه ، كما عرف محاسنه .

ولكنه كان في رأيه أنقص الأشكال ، فأعمله في التطبيق ، بعد أن نص على وجوده ، ومثل له في كتاب « التحليلات الأولى » تمثيلا لا يدع مجالاً للشك ، في معرفته إياه .

وإليك هذا النص ، ولكن إذا كان أحدهما - أي الحدود - موجبا ، والثاني مسلوبا ؛ وكان المسلوب هو الأكبر ؛ فإنه يوجد دائما قياس ، يكون الحد الأصغر في نتيجته ، محمولا على الحد الأكبر .

ومثال ذلك : « ا » في بعض « ب » و « ب » ليس في أي « ج » فتكون النتيجة ، ليس « ج » في بعض « ا » :

وقد علق الأستاذ « سانت هيلير » ، على هاتين الفقرتين بقوله :

إن هذا هو مثل « الشكل الرابع » الذي عزى إلى « جالينوس » « جالينوس »

والذي يجب أن ينسب إلى أرسطو .

= على أن أقل تأملًا عاجلة في هذه المشكاة ، تصل بصاحبها إلى نتيجة تكاد تكون بديهية .

وهي أن هذه الأشكال الأربعة ، نتجت من القسمة العقلية ، التي لا يحصى عنها .  
وهي أن الحد الأوسط :

إما أن يكون موضوعًا في الصغرى ، محمولًا في الكبرى .  
أو بالعكس .

وإما أن يكون موضوعًا في كليهما .

أو محمولًا في كليهما .

ولا يمكن غير ذلك .

فهل يتصور أن قسمة رباعية بسيطة ، كهذه القسمة ، تعزب عن عقلية منطقية محضة ، كعقلية « أرسطو » .

بقي بعد ذلك أن نبحث عن المنبع الأول ، الذي نشأت منه هذه الخرافة ، وهي عزو « الشكل الرابع » إلى جالينوس .

يحدثنا الأستاذ « سانت هيلير » أن المصدر الأول لهذه السقطة ، هو ابن رشد . وهو في هذا يقول :

« بل هو - أي أرسطو - لم ينس « الشكل الرابع » الذي نسب إلى « جالينان » بناء على شهادة ابن رشد » .

وبما أنه ليس لدينا مصادر معتمدة ، في تحقيق هذه المشكاة ، وهي نشأة تلك الأغلوطة ، فنحن مضطرون إلى مسايرة الأستاذ « سانت هيلير » إلى أن يظهر لنا فيها غير ذلك » .

= انتهى النص المقتبس من كتاب « الدكتور غلاب » .

= غير أن هذه القسمة التي يشير إليها « الشيخ » و « صاحب البصائر » و يرون أنها تجعل الأشكال أربعة ، والتي يراها « الدكتور غلاب » بديهية الإدراك ، لا يمكن أن تخفى على عقل ناضج ، كعقل أرسطو ، والتي ترجع إلى موضع الحد الأوسط من الحدين الآخرين .

لا يراها الأستاذ « يوسف كرم » هي الأساس ، لتصنيف الأشكال ؛ بل الأساس عنده - يعني في نظر أرسطو - هو النظر إلى الأوسط لامن حيث موضعه من الحدين الآخرين ، ولكن من حيث كميته العددية - أعني المصدق - ومقارنتها بالحدين الآخرين .

ويرى الأستاذ « كرم » أيضا أن « جالينوس » هو الذي راعى موضع الحد الأوسط ، من كل من الحدين الآخرين ، فخرج له أشكال أربعة ، قال ص ١٥٨ من كتابه « تاريخ الفلسفة اليونانية » الطبعة الأولى :

« ويعتمد أرسطو هنا - يعني في بحث القياس - على المصدق ؛ لأن هذه الوجهة أسهل وأكثر إيضاحا ، لماهية القياس .

ولكنه حين ينظر إلى الحكم يعتبر المفهوم ؛ لأن الحكم عنده وصف شيء بشيء ، قبل أن يكون إدراج شيء تحت شيء .

واعتبار المصدق في المقدمتين ، يؤدي إلى أن أشكال القياس ثلاثة فقط : ذلك أن الأوسط :

إما أن يكون أكبر من طرف ، وأصغر من آخر .

وإما أن يكون أكبر منهما .

= وإما أن يكون أصغر منهما .

= أما الشكل الرابع فلا يلزم إلا من نظر آخر ، هو اعتبار موضع الأوسط ، على مافعل « جالينوس » من بعد ، فخرج له تصنيف جديد ، هو المذكور في الكتب الحديثة المتداولة .

على أن أرسطو يذكر موضع الأوسط في كل شكل ، إلا أن هذه الوجهة ثانوية عنده .

ثم هو يعترف ضمنا بأضرب الشكل الرابع الخمسة المنتجة ، فجعلها تلميذه ثاوفراسطس أضربا تابعة للشكل الأول .

\*\*\*

هذا وإن لى على عبارة الأستاذ « كرم » ملحوظتين :  
الأولى : أن اعتبار الكمية العددية - أعنى المصدق - للحد الأوسط ومقارنتها بالحدين الآخرين ، تجعل الأشكال أربعة ، لا ثلاثة :  
فإن قوله :

إما أن يكون الحد الأوسط ، أكبر من طرف وأصغر من آخر .  
يشمل « الشكل الأول » .

مثل : كل إنسان حيوان ، وكل حيوان جسم . كل إنسان جسم .  
فإن الحيوان ، الذى هو الحد الأوسط ، أكبر من الإنسان ، الذى هو الحد الأصغر ، وأصغر من الجسم الذى هو الحد الأكبر .  
ويشمل « الشكل الرابع » .

مثل : كل إنسان حيوان ، وكل كاتب بالفعل إنسان . بعض الحيوان كاتب بالفعل .

فالإنسان الذى هو الحد الأوسط ، أصغر من « الحيوان » الذى جعل حدا =

= أصغر. وأكبر من « كاتب بالفعل » الذي جعل حداً أكبر .  
وإذن فلم يصلح اعتبار المصدق أساساً لجعل الأشكال ثلاثة .  
وعندي أنه يكون البحث أجدي ، لو فاقس الباحثون عن النصوص الأصلية  
لواضع المنطق . فإن وجدت نصوص صريحة ، تفيد أن أرسطو يراها ثلاثة ،  
يكون ذلك هو رأى أرسطو ، وعندها فليبدل الباحثون قصارى جهدهم لتبرير  
ذلك عنده ، وبيان أنه راعى المصدق أو راعى غيره .  
أما اللجوء إلى التعليل قبل التثبيت من مفاد النصوص ، فغير مستقيم .  
الملحوظة الثانية :

ان قول الأستاذ « كرم » :

« ثم هو - يعنى أرسطو - يعترف ضمناً بأضرب « الشكل الرابع » الخمسة  
المنتجة ، فجعلها تلميذه « ثاوفراسطس » أضرباً تابعة لـ « الشكل الأول » .  
قول غامض ؛ لأنه لم يبين لنا ، كيف اعترف بها أرسطو ؟! ، وهل تكون الأضرب  
صحيحة معترفاً بها ، دون أن تكون لـ « شكل من الأشكال » ؟! ، إن ذلك  
غير مفهوم .

وإذا كان « ثاوفراسطس » هو الذى اعتبرها تابعة لـ « الشكل الأول »  
فمعنى ذلك أن « أرسطو » لم يجعلها تابعة لـ « شكل من الأشكال » ، فكيف  
يكون ذلك ؟!! ، كيف يعترف بها أضرباً صحيحة منتجة ، دون أن يكون لها  
هياة أحد الأشكال ؟!

\*\*\*

وكذلك أرى أن عبارة الأستاذ « عبده خير الدين » التى مرت بنا ، والتى  
تفيد أن « ابن رشد » أول من نفى نسبة « الشكل الرابع » عن أرسطو .

= واعلمه تابع فيها « سانت هليير » حيث ينقل عنه « الدكتور غلاب » أنه يرى : « أن المصدر الأول لهذه السقطة هو ابن رشد » .  
ربما كان فيها شيء من التساهل ؛ لا من جهة التشنيع على ابن رشد بأنه كان المصدر الأول لهذه السقطة أو هذه الأغلوطة - على حد تعبير بعض النقدة - ولكن من وجهة نظر تاريخية محضة .

ذلك أنه ناط هذا الرأي بابن رشد . وقد قال الدكتور غلاب في ذلك :  
« وبما أنه ليس لدينا مصادر معتمدة ، في تحقيق هذه المشكلة ، وهي نشأة تلك الأغلوطة ، فنحن مضطرون إلى مسايرة الأستاذ « سانت هليير » إلى أن يظهر لنا فيها غير ذلك » .

أقول : ربما كان في عبارة « سانت هليير » هذه شيء من التساهل ، لأن « أبا البركات البغدادي » المتوفى قبل « ابن رشد » بثمانية وأربعين عاما ، يبعد نسبة « الشكل الرابع » عن أرسطو على نحو ما أبعدها ابن رشد ، ويرى أن غيره هو الواضع له ، وذلك في كتابه « للمعتبر » طبع الهند لسنة ١٣٥٧ هـ حيث يقول ج ١ ص ١٢٤ :

« ... فهذا الحد الأوسط ، إذا كان محمولا على موضوع المطلوب ، وموضوعا لموضوع المطلوب .

كقولنا : كل « ا » « ب » وكل « ب » « ج » .

كان قياسا كاملا ، تبين منه بذاته أن كل « ا » « ج » :

ويسمى شكل القرينة بـ « الشكل الأول » .

وتسمى القضية ، التي موضوعها موضوع المطلوب ، مقدمة صغرى ، والتي =

= محمولها محمول المطلوب مقدمة كبرى ، لجواز عموم محمول المطلوب لموضوعه ،  
على مثال ما قيل .

وإن كان الحد الأوسط محمولا في كلتا القضيتين على موضوع المطلوب ومحموله  
يسمى بـ « الشكل الثاني » .

كقولنا في بيان أنه لا شيء من الإنسان بحجر : كل إنسان حيوان ، ولا  
شيء من الحجر بحيوان .

فالحيوان محمول على موضوع المطلوب ، الذي هو الإنسان ، بالإيجاب في  
القضية الصغرى ؛ وعلى محمول المطلوب ، الذي هو الحجر ، بالسلب ، في القضية  
الكبرى .

ويتبين منه أنه لا شيء من الإنسان بحجر ، لكن لا بذاته ، بل ببيان كما  
يأتي ذكره ، فليس بقياس كامل .

وإن كان الحد الأوسط موضوعا في كلتا القضيتين ، لموضوع المطلوب ولحموله  
سمى بـ « الشكل الثالث » .

كقولنا في بيان أن بعض الحيوان ناطق : كل إنسان حيوان ، وكل  
إنسان ناطق .

فتبين منه أن بعض الحيوان ناطق ؛ لكن لا بذاته ، بل ببيان يأتي  
ذكره ، فليس بقياس كامل .

والإنسان فيسه موضوع لموضوع المطلوب ، الذي هو الحيوان في المقدمة  
الصغرى ؛ ولحموله ، الذي هو الناطق ، في المقدمة الكبرى .

فتميز المقدمتين بالصغرى والكبرى ، إنما يتم في هذه الأشكال الثلاثة ، =

= باعتبار المطلوب ، وموضوعه ، ومحموله ، حتى تكون القضية ، التي فيها موضوع المطلوب ، هي القضية الصغرى ، والتي فيها محمله ، هي الكبرى ، سواء كان كل واحد منهما ، في القضية التي هو فيها ؛ محمولا ، أو موضوعا .  
فتصير الأشكال بحسب ذلك ثلاثة :

الأول منها الذي الحد الأوسط فيه محمول على موضوع المطلوب ، وموضوع لمحموله . وهو القياس الكامل ، الذي تبين ما تبين به بذاته .

والثاني : الذي الحد الأوسط فيه ، محمول على موضوع المطلوب ومحموله معا .  
والثالث : الذي هو فيه موضوع لكليهما .

وليسا بكاملين ؛ إذ لا يتبين ما تبين في كل واحد منهما بذاته ، كالأول .  
وتخرج القسمة بنسبة الحد الأوسط ، إلى موضوع المطلوب المعين ومحموله ، « شكلا رابعا » حيث يجعل الحد الأوسط ، موضوعا لموضوع المطلوب ، ومحمولا على محمله .

مثال ذلك ، إذا كان المطلوب ، هل كل إنسان ضاحك ، أم لا ؟! قولنا : كل ناطق إنسان . وكل ضاحك ناطق ؛ فيكون الناطق الذي هو الحد الأوسط ، الداخل على الحدين ، موضوعا للأصغر الذي هو الإنسان ، ومحمولا على الأكبر الذي هو الضاحك ، على الشكل المذكور .

فأما إذا لم يعتبر المطلوب وحده ، فلا توجب القسمة سوى الأشكال الثلاثة المذكورة .

حيث يكون الحد الأوسط ، محمولا على حدين .

= أو موضوعا لحدين .

= أو محمولا على حد ، وموضوعا لآخر ، إذا لم يعين الحدان بموضوع المطلوب أو محموله .

وإذناك ألف « أرسطوطاليس » أشكلا ثلاثة ، ولم يذكر الرابع » .

وقال فى ص ١٢٦ :

« والسكلام فى هذا « الشكل الرابع » استدركه على « أرسطوطاليس »

ببعض المتأخرين » .

واعلمك قد لاحظت أن « صاحب المعتبر » يعرض علينا فى تقسيم الأشكال

إلى ثلاثة ، وجهة نظر أخرى ، غير التى عرض لها الأستاذ « كرم » .

فبيننا الأستاذ « كرم » يقارن الحد الأوسط ، بالحدين الآخرين : كبيرا

وصغرا .

إذا بد « صاحب المعتبر » يقارنه بهما من ناحية الحمل والوضع . ولكى يصل

إلى غرضه ، يقول هكذا :

إما أن يكون الحد الأوسط محمولا عليهما - يعنى الحد الأصغر والحد الأكبر -

وإما أن يكون الحد الأوسط موضوعا لهما .

وإما أن يكون الحد الأوسط محمولا على حد وموضوعا لآخر .

ثم يقيد هذا القسم الثالث ، بقوله : إذا لم يعين بموضوع المطلوب أو محموله .

وإنى استدرك عليه ، بمثل ما استدركته على الأستاذ « كرم » ، فإنه رغم

وقوف الأقسام - مع تحقق هذا الاشتراط - عند ثلاثة ، فإن هذا القسم الثالث

يشمل فى باطنه قسمين فرعيين :

الأول : أن يكون الحد الأوسط ، محمولا على موضوع المطلوب ، وموضوعا

=

لحموله . وهو الشكل الأول .

= أو العكس : وهو الشكل الرابع .

ولذا فإنني أكرر ما قلته عند الحديث مع الأستاذ « يوسف كرم » من أن الواجب أولاً هو تحري ما قاله أرسطو ، ثم بعد ذلك فليات مقام التعليل والتبرير . ويظهر لي من مجموعة هذه النصوص ، أن أرسطو :

١ - لم يصرح بـ « الشكل الرابع » .

٢ - ولم يكن محددًا في حديثه عن « الشكل الأول » .

فما عدم تصريحه بـ « الشكل الرابع » ، فلأن أحداً لم يدع ذلك ، حتى أوائلك الذي عز عليهم أن ينسب هذا الشكل إلى جالينوس ، وقد صرت بك عبارة « سانت هيلير » التي علق بها على نص ادعاه لأرسطو ، وكان كل ما قاله فيها : أن هذا هو مثل الشكل الرابع .

فكل ما ظفر به ؛ أن هناك عبارة لأرسطو تصلح أن تكون مثالا لـ « الشكل الرابع » لا بتصریح منه بأن هناك « شكلا رابعا » .

وأما أنه لم يكن محددًا في حديثه عن « الشكل الأول » فلا مبرر :

أحدهما : أنا إذا أغفلنا التقسيم القائم على اعتبار موضع الحد الأوسط من

الحدين الآخرين ، والذي كان يجب أن ينتج شكلا رابعا تصریحا .

لم يبق أمامنا :

إلا رواية الأستاذ « كرم » ، وقد بينا فيما سبق أن تصوير « الشكل الأول »

كان غامضا بحيث أمكن أن يدخل في حده « الشكل الرابع » .

ورواية « صاحب المعبر » وقد ناقشناها بمثل ما ناقشنا به عبارة الأستاذ

« كرم » .

وصارت الأشكال الاقتراعية المحلية ، انتفتت إليها ثلاثة :

ولا ينتج شيء منها عن جزئيتين .

وأما عن سالبتيين ، ففيه نظر ، سيشرح <sup>(١)</sup> لك .

### الشكل الأول :

هذا الشكل : من شرطه في أن يكون قياساً ، منتج القرينة :

أن تكون صفراء موجبة ؛ أو في حكم <sup>(٢)</sup> الموجبة ؛ إن كانت ممكنة ، أو

---

ومفاد هاتين الروايتين إذن أن حديث أرسطو عن « الشكل الأول » لم يكن محمداً .

وثانيتها : أن الأستاذ « كرم » يروي : أن أرسطو يعترف ضمناً بأضرب الشكل الرابع الخمسة المنتجة ، فجعلها تلميذه ثاوفرسطس أضرباً تابعة له « الشكل الأول » .

فهذه التبعية لا يمكن أن تتم إلا إذا كان في تصوير « الشكل الأول » من العموم ما يتسع لإحاطتها به .

وإلا لو كان محمداً على النحو الذي يصوره به المتأخرون ، لما أمكن بحال أن تلحق به أضرب هي من شكل يباينه تمام المباينة .

(١) وفي نسخة « وسنشرح » وفي أخرى « سنشرح » .

(٢) وفي نسخة « وفي حكمها إن كانت ... الخ » وفي أخرى « أو في

حكمها إن كانت ... الخ » .

كانت وجودية تصدق إيجاباً كما تصدق سلباً<sup>(١)</sup> ؛ فيدخل

(١) قال « الإمام » في « اللباب » ص ٣٢ :

« وها هنا أبحاث :

البحث الأول :

قال « الشيخ » إذا كانت الصغرى ممكنة خاصة ، أو وجودية لا دائمة ؛  
جاز كونها سالبة ؛ لأن سالها في حكم الموجبة .

ولقائل أن يقول : المنتج بالذات هو الموجبة ، وأما هذه السالبة فلا تأثير  
لها في الإنتاج .

إلا أن يقال : إن هذه السالبة ، لما كانت مستلزمة لتلك الموجبة ، التي هي  
منتجة في الحقيقة ، أطلق « الشيخ » عليها اسم الإنتاج ، على معنى أنها منتجة  
بالعرض ، لا بالذات .

وقال « صاحب البصائر » ص ٨١ :

« وشرائطه في إنتاجه - يعنى الشكل الأول - أن تكون صفراء موجبة ،

أو في حكم الموجبة :

بأن تكون سالبة ممكنة .

أو وجودية ينقلب السلب فيها إلى الإيجاب .

وعلق « الأستاذ الإمام » فقال :

« ينقلب السلب فيها إلى الإيجاب :

وهي السالبة المحققة الموضوع :

كالمطابقة التي روعى فيها السلب بالفعل ، مع ملاحظة أن السلب غير دائم ،

أصغره في<sup>(١)</sup> الأوسط

وتكون<sup>(٢)</sup> كبراه كلية؛ ليتأدى حكمها إلى الأصغر؛ لعمومه جميع ما يدخل في الأوسط .

وقرائنه القياسية بينة الإنتاج :

فانه إذا كان كل «ج» هو «ب» ، ثم قلت : كل «ب» هو بالضرورة أو غيرها<sup>(٣)</sup> «ا»

كان «ج» أيضا على تلك الجهة .

وكذلك إذا قلت<sup>(٤)</sup> : بالضرورة لاشيء من «ب» «ا» أو بغير الضرورة؛ دخل «ج» تحت الحكم لاحالة .

وكذلك إذا قلت<sup>(٥)</sup> . بعض «ج» «ب» ثم حكمت على «ب» أى

حكم كان: من سلب أو إيجاب ، بعد أن يكون عاما لكل «ب» .

بل قد يكون الإيجاب بالفعل أيضا ؛ فإن منزلة هذا الوجود منزلة الإمكان الخاص من جهة أن السلب ينقلب إلى إيجاب ؛ كما أن الإيجاب بهذا الاعتبار ، قد ينقلب إلى سلب ، متى روعى عدم دوام الإيجاب .

(١) وفي نسخة « تحت » .

(٢) هذا هو الشرط الثانى .

(٣) وفي نسخة «أو بغير الضرورة» .

(٤) يعنى بدلا من الكبرى فى الصيغة السابقة ، مع إبقاء الصغرى كما هى .

(٥) إشارة إلى ضرب آخر .

دخل ذلك البعض من « ج » الذى <sup>(١)</sup> هو « ب » فيه <sup>(٢)</sup> .  
فتكون قرائنه القياسية هذه الأربع <sup>(٣)</sup> .  
وذلك إذا كان كل « ج » « ب » بالفعل . كيف كان <sup>(٤)</sup> .  
وأما إذا كان : كل « ج » « ب » بالإمكان ، فليس يجب أن يتعدى الحكم <sup>(٥)</sup>

- 
- (١) أى البعض الذى اجتمع فيه أنه « ج » و « ب » .  
(٢) أى فى ذلك الحكم .  
(٣) يعنى قوله فيما سبق :  
١ - كل « ج » هو « ب » ثم قلت : كل « ب » هو بالضرورة  
أو بغيرها « ا » .  
وهذا مركب من موجبة كلية صغرى ، وموجبة كلية كبرى .  
ب - كل « ج » هو « ب » ثم قلت : بالضرورة لاشئ من « ب » « ا »  
أو بغير الضرورة .  
وهذا مركب من موجبة كلية صغرى ، وسالبة كلية كبرى .  
ج - بعض « ج » « ب » ثم قلت : كل « ب » « ج » .  
وهذا مركب من موجبة جزئية صغرى ، وموجبة كلية كبرى .  
د - بعض « ج » « ب » ثم قلت : لاشئ من « ب » « ج » .  
وهذا مركب من موجبة جزئية صغرى ، وسالبة كلية كبرى .  
(٤) اعلمه يعنى أن الأصل أن تكون الفعلية حاصلة ، فإذا زاد على ذلك أن  
يكون على سبيل الدوام أو الضرورة ، كان ذلك أكد .  
(٥) اعلمه يعنى : الحكم بالأكبر الذى هو محمول الكبرى ، على « ب »

من « ب » إلى « ج » تعدياً بيناً .

لكنه إن كان الحكم على « ب » بالإمكان<sup>(١)</sup> ، كان هناك إمكان إمكان<sup>(٢)</sup>

= الذى هو الأوسط ، إلى « ج » .

لأن الصلة بين « ج » الذى هو الأصغر ، وبين « ب » الذى هو الأوسط ، ليست وثيقة ، حتى تسوغ نقل الحكم الواقع على « ب » إلى « ج » .

(١) اعلمه يعنى : أنه إذا كانت جهة الكبرى هى الإمكان ، كما أن جهة الصغرى هى الإمكان ، كان انتقال الحكم من الأكبر إلى الأصغر بواسطة الأوسط ، أبين منه في الحال السابقة .

(٢) لقد استعار هذا التعبير « إمكان إمكان » « صاحب البصائر » ، وقد وجدنا « الشيخ عبده » لاحظ على عبارة « صاحب البصائر » مثل الذى لاحظناه على عبارة « الشيخ » من أن فيها غموضاً .

وقد شرحها « الشيخ عبده » أبداع شرح وأعظمه .

وهالك عبارة « صاحب البصائر » وعبارة « الشيخ عبده » :

قال « صاحب البصائر » ص ٨٣ :

« ثم هذه الاقترانان :

قد تكون من المطلقات وحدها .

وقد تكون من الضروريات .

وقد تكون من الممكنات .

أى تكون كل واحدة من مقدمتى القياس ، من جنس الأخرى .

وقد يختلط بعضها ببعض ، فتكون كل مقدمة مخالفة للأخرى في الجهة =

= وتؤخر الكلام في المختلطات ، إلى أن نفرغ من بيان مالا اختلاط فيه من الأشكال الثلاثة .

أما في هذا الشكل - يعنى الأول - :

فإذا كانت المقدمتان مطلقتين ، أو ضروريتين ، كان حصول النتيجة بيننا؛ إذ الأصغر داخل بالفعل ، تحت الأوسط ؛ فالحكم على الأوسط حكم عليه .  
وأما إذا كانتا ممكنتين ، فليس يتبين تعدى حكم الأوسط إليه ، حسب بيانه في المطلقتين والضروريتين .

وذلك لأن فيها - أى في المطلقتين والضروريتين - كل « ب » « ج » بالفعل ؛ فإذا حكمنا على كل ماهو « ج » بالفعل ، كان ذلك حكما على « ب » لاحالة ، من غير تردد للعقل فيه .

وفي الممكنتين لم يدخل « ب » تحت « ج » بالفعل ، بل بالقوة .  
فإذا حكمنا على ماهو « ج » بالفعل - والفعلية هنا بالنظر لعقد الوضع ، لالعقد الحمل الذى الكلام فيه ، تأمل باقى عبارته وانظر مامر هامش ص ١٠٤ - لم يبين تعدى ذلك الحكم إلى ماهو « ج » بالقوة ، لا بالفعل .

وإنما قلنا : إن الحكم على ماهو « ج » بالفعل ؛ لأنه إذا قيل : كل « ج » « د » بالإمكان ، عنى به أن كل ما يوصف بـ « ج » بالفعل ، فهو « د » إما بالإمكان أو بغيره ، كما عرفتة فى جانب الموضوع - انظر مامر هامش ص ١٠٤ - لكنه وإن كان فى البيان الدورى ، دون ماتقدم ، فليس يحتاج إلى أن يبين بشىء آخر ، بل يكفى فيه أدنى تنبيه .

فإن الأكبر إذا كان ممكنا للأوسط ، الممكن للأصغر ؛ كان ممكنا للأصغر . =

= والأصغر إذا أمكن ، أن يكون الأوسط ، الممكن كونه أكبر ؛ أمكن كونه أكبر ؛ لأن إمكان الامكان ، قريب عند الذهن أنه إمكان .  
أما إذا كان الأكبر للأوسط : بالإمكان ، أو بالإطلاق ، أو بالضرورة ؛  
والأوسط بخلاف ذلك للأصغر ؛ فليس تنبئ جهة النتيجة ، بل تحتاج إلى بيان ؛  
وسند كره في المختلطات .

وقال « الأستاذ الإمام » :

« إمكان الإمكان :

أى الامكان لممكن لشيء ، هو إمكان لذلك الشيء ؛ وفي التعبير تساهل  
ظاهر . والتعبير الصحيح أن يقال : لأن من القريب عند الذهن ، أن إمكان  
أمر لممكن لشيء ، يستدعى إمكان ذلك الأمر ، لذلك الشيء .  
ولعله واضح من عبارة « الشيخ » وعبارة « صاحب البصائر » أنهما جوزا  
إنتاج الشكل الأول ، حين تكون صفراء ممكنة .

ولكن « شارح الشمسية » يقول ج ٢ ص ٢١٠ ط الكردى لسنة ١٩٠٥  
« وعند اعتبار الجهات في المقدمات ، يعتبر لإنتاج الأشكال شرائط :

أما الشكل الأول :

فشرطه باعتبار الجهة ، فعلية الصغرى .

فإنها لو كانت ممكنة ، لم يجب تعدى الحكم ، من الأوسط إلى الأصغر ؛  
لأن الكبرى تدل على أن كل ما هو أوسط بالفعل ، محكوم عليه بالأكبر ؛  
والأصغر ليس مما هو أوسط بالفعل ، بل بالامكان ؛ فجاز أن يبقى بالقوة ،  
ولا يخرج منها إلى الفعل ، فلم يتعد الحكم من الأوسط إليه .  
=

= مثلاً : يصدق في الفرض المذكور : كل حمار مركوب زيد بالإمكان العام .  
وكل مركوب زيد فرس بالضرورة ، ولا يصدق ، كل حمار فرس بالإمكان العام .  
لأن معنى الكبرى ، أن كل ما هو مركوب زيد بالفعل ، فهو فرس  
بالضرورة ، والحمار ليس بمركوب زيد بالفعل أصلاً ؛ فالحكم على المركوب  
بالفعل ، لا يتعدى إليه .

وقد انتصر « الأستاذ الامام » لـ « صاحب البصائر » ، وذلك قال في  
نفس التعليق الذي شرح به عبارة « إمكان الامكان » :  
« وقد خالف المصنف - يعني « صاحب البصائر » وهو في هذا الرأي متابع  
لـ « ابن سينا » على ما رأيت في نص « الاشارات » - رأى الجمهور هنا أيضاً ،  
حيث جوز إنتاج الصغرى الممكنة ، في « الشكل الأول » .  
» وقد شرطوا فيها الفعلية .

وقالوا في بيان تخلف النتيجة - فيما لو كانت ممكنة - إنه يجوز أن يقال  
في المثال المشهور : كل حمار مركوب زيد بالإمكان العام ، وكل مركوب زيد فرس  
بالضرورة ؛ ولا يصدق كل حمار فرس بالإمكان العام .

وذلك لأن زيدا لم يركب بالفعل إلا الفرس ؛ فكل مركوب زيد في الكبرى  
هو فرس ؛ لأن وصف الموضوع ، إنما يصدق على ذاته بالفعل .

وقد تقدم لنا أن الجمهور سهوا عن معنى الفعلية في الموضوع ؛ وأن معناها  
أن كل ما لو وجد ، وكان بالفعل كذا .  
لا بقيد الماضي .

وأنه عند التقييد - كما في المثال - تخرج القضية عن كونها محصورة إلى أن  
تكون شخصية .

وهو قريب من أن يعلم الذهن أنه إمكان ؛ فإن ما يمكن أن يمكن ، قريب عند الطبع الحكم بأنه ممكن .

لكنه إذا كان كل « ج » « ب » بالإمكان الحقيقي الخاص ، وكل « ب » « ا » بالإطلاق <sup>(١)</sup> .

جاز أن يكون كل « ج » « ا » بالفعل ، وجاز أن يكون بالقوة ؛ وكان الواجب مايعمهما من الإمكان العام .

---

= فقولك : « وكل مركوب زيد فرس بالضرورة » ، غير صادق ؛ لأنه ليس كل مالو وجد ، وكان مركوب زيد بالفعل ، فهو فرس . وإنما يصدق إذا جعلت مركوب زيد عنوانا على الأفراس المعينة ، التي ركبها زيد . وهو بهذا المعنى غير محمول في الصغرى على الحمار بالإمكان العام ، بل هو مسلوب عنه بالضرورة .

فإذا أخذت مركوب زيد على ما هو المعروف في القضية المسورة الحقيقية ، كان الصادق : بعض مركوب زيد فرس ، وهي جزئية ، لا تنتج في « الشكل الأول » - أي إذا كانت كبرى فيه - .

(١) كأن « الشيخ » يريد أن يجوز أن تكون الصغرى ممكنة خاصة ، والكبرى مطلقة .

وذلك زيادة على ما أجازة - ووافقه فيه « صاحب البصائر - من إنتاج

« الشكل الأول » حين تكون مقدمته معا مكنيتين .

فإن <sup>(١)</sup> كان كل « ب » « ا » بالضرورة ، فالحق أن النتيجة تكون  
ضرورية .

(١) وكأنه أيضا يريد أن يجوز أن تكون الصغرى ممكنة ، حين تكون  
الكبرى ضرورية .

ووضح « الإمام » في « اللباب » هذه الأحوال الثلاثة وهي :  
إمكان الصغرى حين تكون الكبرى ممكنة .  
وإمكان الصغرى حين تكون الكبرى مطلقة .  
وإمكان الصغرى حين تكون الكبرى ضرورية .  
وهذه الأحوال الثلاثة مما يخالف « الشيخ » فيها غيره على ما علمت من  
اشتراط « شارح الشمسية » فعلية الصغرى .

قال الامام في « اللباب » ص ٣٣ :

« الصغرى إذا كانت ممكنة؛ فالكبرى:

إما أن تكون ممكنة .

أو وجودية .

أو ضرورية .

القسم الأول : أن تكون ممكنة .

وهي قولنا : بالامكان كل « ج » « ب » . وبالامكان كل « ب » « ا » .

ينتج : بالامكان كل « ج » « ا » .

لأن الأكبر ممكن للأوسط ، الذي هو ممكن للأصغر .

وإمكان الإمكان قريب عند الدهن ، الحكم بكونه إمكانا ... =

= أما إذا كانت الصغرى ممكنة ، والكبرى وجودية لاضرورية ، أو وجودية لادائمة ؛ فالنتيجة ممكنة خاصة .

لأن من المحتمل أن يكون الأ<sup>ك</sup>ب مشروطا بالأوسط ، وبكون الأوسط غير حاصل للأصغر ، فحينئذ لا يكون الأ<sup>ك</sup>ب حاصلًا للأصغر .  
ويحتمل أن لا يكون مشروط الأ<sup>ك</sup>ب ، مشروطا بالأوسط ؛ وإن كان مشروطا به ، لكن الأوسط كان حاصلًا للأصغر ، فحينئذ يكون الأ<sup>ك</sup>ب حاصلًا للأصغر .

وإذا احتتمل الوجهان ، ثم يمكن القطع بالثبوت والانتفاء ، فوجب الحكم بإمكان الثبوت والانتفاء ، وهو الممكن الخاص .

وأما إذا كانت الكبرى ضرورية ، فالنتيجة ضرورية :

لأن الكبرى الضرورية ، معناها أن كل ما ثبت له الأوسط - سواء ثبت له الأوسط دائما ، أو غير دائم ، أو بالضرورة ، أولا بالضرورة - فإنه في جميع زمان وجوده ، يجب أن يكون موصوفا بالأ<sup>ك</sup>ب ، قبل حصول الأوسط ، وبعده ، ومعه .

ثم الصغرى دلت على أن الأوسط ، ممكن الحصول للأصغر ، وكل ما كان ممكنا لم يلزم من فرض وقوعه محال .

فلنفرض أن الأوسط حاصل للأصغر ، فعند ذلك الحصول يصير الأصغر محكوما عليه ، بأنه يجب في جميع زمان وجوده ، أن يكون موصوفا بالأ<sup>ك</sup>ب قبل حصول الأوسط ، ومعه وبعده .

وإذا ثبت ذلك ، وجب أن يكون ثبوت الأ<sup>ك</sup>ب للأصغر ضروريا ، سواء =

ولنورد في بيان<sup>(١)</sup> ذلك<sup>(٢)</sup> وجها قريبا فنقول :

لأن « ج » إذا صار « ب » صار محكوما عليه أن « ا » محمول عليه بالضرورة .

ومعنى ذلك : أنه لا يزول عنه أثبته ، مادام موجود الذات ، ولا كان زائلا عنه ، لا مادام « ب » فقط .

ولو كان إنما حكم عليه بأنه « ا » عند ما يكون « ب » ، لا عندما لا يكون « ب » ؛ كان قولنا : كل « ب » « ا » بالضرورة ، كاذبا على ما علمت<sup>(٣)</sup> .

---

ثبت له الأوسط ، أو لم يثبت .

فثبت أن الصغرى الممكنة ، سواء كانت سالبة أو موجبة ، مع الكبرى الضرورية تنتج النتيجة الضرورية .

أما إذا كانت الصغرى ممكنة ، والكبرى مطلقة عامة ، فالنتيجة ممكنة عامة . لأن الكبرى المطلقة العامة ، إن صدقت ضرورية ، كانت النتيجة ضرورية ، وإن صدقت لاضرورية ، كانت النتيجة ممكنة خاصة .

والقدر المشترك بين الضروري والممكن الخاص ، هو الممكنة العامة ، فكانت النتيجة ممكنة عامة .

(١) وفي نسخة « لبيان » .

(٢) لعله يعنى ما إذا كانت الصغرى ممكنة ، والكبرى ضرورية .

(٣) يعنى فيما مر : من أن العبرة بالنسبة لعقد الوضع أن يتصف ذات

الموضوع بعنوانه وقتما ما ، انظر ص ١٠٣ وهامش ص ١٠٤ .

( ١٦ - إشارات )

لأن معناه : كل موصوف بأنه « ب » دائماً ، أو غير دائم ؛ فإنه موصوف بالضرورة أنه « ا » مادام موجود الذات ، كان « ب » أو لم يكن .  
لكن الصغرى ، إذا كانت ممكنة ، أو مطلقة تصدق معها السالبة <sup>(١)</sup> ،  
جاز أن تكون سالبة وتنتج ؛ لأن الممكن الحقيقي ، سالبه لازم موجب .  
فتكون إذن النتيجة ، في كفيتهما ، وجهتها ؛ تابعة للكبرى في كل موضع  
من قياسات هذا الشكل .  
إلا إذا كانت الصغرى ممكنة خاصة <sup>(٢)</sup> ، والكبرى وجودية ؛ فإن النتيجة  
ممكنة خاصة .

أو الصغرى <sup>(٣)</sup> مطلقة خاصة سالبة ، والكبرى موجبة ضرورية ،  
فالنتيجة موجبة ضرورية .

(١) لعله لو كانت العبارة هكذا : « أو مطلقة تصدق معها الموجبة » لكانت  
أسلم ؛ لأن قوله آخر العبارة « جاز أن تكون سالبة وتنتج » يدل على أنه  
يريد أن يجوز أن تكون الصغرى سالبة .  
وهي حين تكون مطلقة يشترط لجواز كونها سالبة ، أن تصدق معها الموجبة .  
ولو ظلت عبارته كما هي ، لآل معناها إلى : « أن السالبة المطلقة يجوز أن  
تكون صغرى في « الشكل الأول » إذا صدقت معها السالبة » وهو كلام غير  
متناسق

(٢) وفي نسخة زيادة « سالبة »

(٣) تأمل ، كيف جعل هذه الصورة ضمن المستثنى ، مع أنها متعشية مع

القاعدة .

وإلا في شيء آخر نذكره .

ولا تلتفت إلى <sup>(١)</sup> ما يقال: من أن النتيجة تتبع أحسن التقدمتين في كل شيء .

= ولكن « الإمام » في « اللباب » حين عرض لهذا البحث ، روى الصورة الثانية بغير ما رويت به في « الإشارات » في حين أنه في معرض تلخيص كلام « الشيخ »

قال ص ٣٦ :

« الخامس :

ذكر - يعني « الشيخ » - في الكتاب - يعني « الإشارات » - : أن النتيجة في جميع القياسات لهذا الشكل ، تابعة للكبرى ، إلا في موضعين : أحدهما : أن تكون الصغرى ممكنة خاصة ، والكبرى وجودية ؛ فإن النتيجة ممكنة ، تابعة للصغرى .

والآخر : أن تكون الصغرى ضرورية ، والكبرى عرفية عامة . فإن النتيجة ضرورية كالصغرى » .

وقد قال « الإمام » بعد ذلك :

« واعلم أن النتيجة قد تكون تابعة للصغرى ، في قرائن كثيرة ، سوى هاتين الصورتين » .

وأظن أنه لا معنى لهذا الاستدراك ، بعد قول الشيخ ، بعد ذكر هاتين الصورتين :

« وإلا في شيء آخر نذكره » .

(١) وفي نسخة « من يقول بأن » .

بل في الكيفية و<sup>(١)</sup> الكمية ، وعلى الاستثناء<sup>(٢)</sup> المذكور :  
واعلم أنه إذا كانت الصغرى ضرورية ، والكبرى وجودية صرفة ، من  
جنس الوجودي ، بمعنى مادام الموضوع موصوفا ، بما وصف به ؛ لم ينتظم قياس  
صادق المقدمات .

لأن الكبرى تكون كاذبة ؛ لأننا إذا قلنا : كل « ج » « ب » بالضرورة .  
ثم قلنا : وكل « ب » فإنه يوصف بأنه « ا » ، مادام موصوفا ب « ب »  
لا دائما .

حكمتنا أن كل ما يوصف بـ « ب » ، إنما يوصف به وقتا ما ، لا دائما .  
وهذا خلاف الصغرى<sup>(٣)</sup> .

---

(١) جميع النسخ التي تحت يدي حذف هذه « الواو » ، وأظن أن  
الكلام بدونها ناقص .

(٢) يعني أنه حتى مسألة الكيفية غير مطردة ، لأنه يجوز أن تكون  
الصغرى الممكنة الخاصة ، أو الوجودية التي تصدق إيجابا كما تصدق سلبا ، سالبة  
وتكون النتيجة موجبة . انظر ما مر ص ٢٤٢ .

(٣) كتب في هذا المقام « صاحب البصائر » قال ص ٨٧ :

« إن كانت الصغرى ضرورية ، والكبرى مطلقة : من جنس المشروط  
باتصاف الموضوع بما وصف به .

فإن النتيجة ضرورية .

لأن « ب » إذا كان موصوفا بـ « ج » ما دام موجودا ، وكل « ج » =

بل يجب أن تكون الكبرى أعم من هذه ، ومن الضرورية ، حتى تصدق ؛  
وحيث أن نتيجتها تكون ضرورية ، لا تتبع الكبرى .

---

= مادام موصوفاً بـ « ج » فهو « د » .

فـ « ب » مادام موجوداً ، فهو « د » ؛ فإن دوام « د » له ، بدوام  
« ج » ، و « ج » دائم له ، مادام موجوداً .

قال أفضل المتأخرين - يعنى عبارة « ابن سينا » فى « الإشارات » التى نحن  
بصددها - :

ولا ينبغى أن يشترط فى الكبرى أن « ج » « د » ما دام موصوفاً بـ « ج »  
لا دائماً ؛ فإنها تصير كاذبة .

فإننا إذا قلنا : إن كل « ج » « د » لا دائماً ، بل مادام « ج » ؛ حكمنا أن  
كل « ج » ليس دائماً « ج » . وقد قلنا فى الصغرى : إن ما هو « ج » ، أى  
« ب » ما هو دائماً « ج » . هذا خلف .  
ولنتعقب ماقاله :

أما منعه اشتراط ، أن لا دوام فى الكبرى ، فعلى الوجه ؛ فإن القياس  
لا يتصور إنتاجه مع هذا الشرط .

وأما تعليقه ذلك بكذب الكبرى ، فليس كذلك على الإطلاق ، فى جميع  
الاعتبارات ووجوه الحمل والوضع .

إذ يمكن أن توجد الكبرى غير دائمة ، ولا تكون كاذبة ، ومع ذلك لا ينتج  
القياس .

وبيان ذلك ، هو أن يجعل اللادوام جزءاً من الموضوع ، فيقال : وكل =

= ماهو « ج » لا دائماً فهو « د » .

وهذا غير الوجه الذى ذكره .

فإنه جعل اللادوام جزءاً من المحمول ، إذ قال : وكل « ج » « د » لادائماً بل مادام « ج » ؛ فإن اللادوام هاهنا ، جزء من المحمول ؛ ولأجله كذبت الكبرى ؛ فإننا جعلنا فى الصغرى « الجيم » المحمول ، ماهو موصوف به « الجيمية » دائماً ، وجعلنا هاهنا - أى فى الكبرى - اتصاف كل « ج » به « الجيمية » لادائماً ، إذا جعلنا الحمل غير دائم ، بل مشروطاً بدوام « الجيمية » ، فبالضرورة تكون « الجيمية » غير دائمة .

إذ لولا عدم دوام « الجيمية » ، لما كان اتصافه به « د » غير دائم ، فإن ما جعل شيئاً ما غير دائم ، بسبب مساوقة ذلك الشيء إياه ، لا محالة فهو فى نفسه غير دائم .

وأما فى الوجه الذى جعلناه ، جزءاً من الموضوع ، فلا تكذب الكبرى ، فإنك لا تحكم على كل « ج » بأنه موصوف به « ج » لادائماً ، بل تحكم به « الدال » على ما ليس دائماً « ج » من جملة الموصوفات به « ج » .

وهذا لا يمنع وجود موصوف به « ج » دائماً ، لكن لا يكون هذا « الجيم » هو ما كان محمولاً فى الصغرى ، فإن محمولها هو ما كان « ج » دائماً ، فلا يكون الوسط إذن فى القياس واحداً مشتركاً فيه ، فلا يلزم منه نتيجة .

فإذن الوجه أن يقال : لا ينبغى أن يشترط لادوام « الجيمية » فى الكبرى لأنه : إما أن تكذب الكبرى .

أو أن تكون تصدق ، ولا يكون للقياس وسط .

وهذا أيضا استثناء<sup>(١)</sup> .

وإنما تكون ضرورية ، ؛ لأن « ج » يدوم « ب »<sup>(٢)</sup> ، فيدوم « ا »<sup>(٣)</sup> بالضرورة .

### الشكل الثاني :

إعلم أن الحق في هذا الشكل ، هو أنه لا قياس فيه :

عن مطلقتين ، بالإطلاق العام .

ولا عن ممكنتين .

ولا عن خلط منهما .

ولا شك في أنه لا قياس فيه :

عن مطلقتين موجبتين ، أو سالبتين .

---

(١) أي وهذه حالة أخرى من حالات الاستثناء التي لا تتبع النتيجة فيها - من

حيث الجهة - القضية الكبرى .

تضم إلى الحالتين السابقتين في ص ٢٤٢ .

وتعتبر أيضا وفاء من « الشيخ » بوعدده أنه سيورد حالات استثناء أخرى .

ولذلك لا يكون لاعتراض « الإمام » الذي أشرنا إليه سابقا - هامش

ص ٢٤٣ - مورد .

(٢) أي يدوم كونه « ب » .

(٣) أي يدوم كونه (١) .

ولا عن ممتنتين ، كيف كانتا<sup>(١)</sup> .

بل إنما الخلاف :

أولا : في المطلقين ، إذا اختلفتا<sup>(٢)</sup> في السلب والإيجاب .

فإن الجمهور يظنون أنه قد يكون منهما قياس .

ونحن نرى غير ذلك .

ثم<sup>(٣)</sup> في المطلقات الصرفة والممكنات ، فإن الخلاف فيها<sup>(٤)</sup> ذلك بعينه .

ولا قياس منها<sup>(٥)</sup> عندنا في هذا الشكل .

وذلك : لأن الشيء الواحد ، بل الشئين المحمول أحدهما على الآخر :

قد يوجد شيء يحمله أو عليهما ، بالإيجاب المطلق ؛ ويسلب بالسلب المطلق .

وقد يوجب ويسلب معا<sup>(٦)</sup> ، عن كل واحد من جزئيات المعنى الواحد ،

أو جزئيات شئين ، أحدهما محمول على الآخر .

ولا يوجب شيء من ذلك أن يكون<sup>(٧)</sup> الشيء مسلوبا عن نفسه ، أو أحد

---

(١) في الأصل « كيف كانت » .

(٢) وفي نسخة « فيه في السلب ... الخ »

(٣) لعله مقابل قوله « أولا » ، فهو في مقام قوله « ثانيا » .

(٤) وفي نسخة « فيهما » .

(٥) وفي نسخة « منهما » .

(٦) وفي نسخة بحذف « معا » .

(٧) وفي نسخة بحذف « يكون » وبقى العبارة : أن الشيء مسلوب .

الشيئين مسلوباً<sup>(١)</sup> عن الآخر .

وقد يعرض جميع هذا ، للشيئين المسلوب أحدهما عن الآخر ، ولا يوجب ذلك أن يكون أحدهما محمولاً على الآخر .

فلا يلزم إذن مما ذكر ، سلب ولا إيجاب : فلا تلزم نتيجة .

والذي محتجون به في الاستنتاج ، عن المطلقين المختلفتي الكيفية، وكبراهما

كلية - مما سنذكره - فشيء لا يطرد في المطلق العام ، والوجودى العام .

لأن العمدة هناك :

إما العكس ؛ وهما لا ينعكسان في السلب .

أو الخلف ؛ باستعمال النقيض ، وشرائط النقيض فيها<sup>(٢)</sup> لا تصح .

بل إنما تنعقد في هذا الشكل من المطلقات ، قياسات من مقدمات : فيها

موجبة وسالبة ؛ إذا كانت سالبتهما :

من شرطها أن تنعكس .

أولها نقيض من بابها .

وقد علمت أن القضايا المطلقة السالبة كذلك .

---

(١) هذه الكلمة موجودة هكذا «مسلوب» سواء في النسخ التي فيها كلمة

« يكون » أو في سواها .

وقد رأيت أن الأنسب كونها منصوبة ، حيث اخترت النسخة التي فيها زيادة

كلمة « يكون » .

(٢) وفي نسخة «فيهما»

فإننا إن كان تأليف :

من مطلقتين .

أو من ضروريتين .

أو من مطلقة عامة ، وضرورية .

فالشرط :

أن تختلف القضيتان في الكيفية .

وتكون الكبرى كلية .

والحكم في الجهة ، للسالبة المنعكسة<sup>(١)</sup> .

والضرب الأول منها :

هو مثل قولك : كل « ج » « ب » . ولا شيء من « ا » « ب » فلا

شيء من « ج » « ا » .

لأننا انعكس الكبرى ، فتصير : ولا شيء من « ب » « ا » ونضيف إليها

الصغرى ، فيكون<sup>(٥)</sup> الضرب الثاني من « الشكل الأول » .

وتكون العبرة في الجهة للكبرى .

والثاني منها :

---

(١) وفي نسخة 'زيادة كلمة « الكلية » بعد كلمة « المنعكسة » .

(٢) وفي نسخة « يصير » وهذا المعنى هو المقصود حتى في النسخة التي

فيها « يكون » .

مثل قولك : لاشيء من « ج » « ب » . وكل « ا » « ب » فلا شيء من « ج » « ا » .

لأنك تعكس الصغرى ، وتجعلها كبرى . فنتجج : فلا شيء من « ا » « ج » ثم تعكس النتيجة .

وتكون العبرة للسالبة أيضا في الجهة .

فإن كانت مطلقة : فما ينعكس إليه المطلق ، من المطلق .

والثالث منها :

مثل قولك : بعض « ج » « ب » . ولا شيء من « ا » « ب » ؛ فليس

بعض « ج » « ا » .

تبيّنه بما عرفت (١) .

والرابع منها :

مثل قولك : ليس بعض « ج » « ب » . وكل « ا » « ب » ؛ ينتج

ليس بعض « ج » « ا » .

وإلا فكل « ج » « ا » ، وكان كل « ا » « ب » ؛ فكل « ج » « ب »

وكان ليس بعض « ج » « ب » .

هذا خلف (٢) .

---

(١) يعنى بعكس الكبرى .

(٢) خلاصة هذا البيان :

= أنه إذا لم تصدق النتيجة ، يصدق نقيضها بالضرورة .

وله بيان غير الخلف :

ليكن « د » البعض الذي هو من « ج » وليس « ب » .  
فيكون : لاشيء من « د » « ب » . وكل « ا » « ب » : فلا شيء من  
« د » « ا » .

وبعض « ج » « د » ولا شيء من « د » « ا » فلا كل « ج » « ا » (١)

= ثم نجعل من نقيض النتيجة صغرى ، ومن الكبرى في القياس ، كبرى  
لنقيض النتيجة .

ينتج نقيض صغرى القياس المفروض صحة مقدماته .

فتكون هذه النتيجة كاذبة .

ولم يأت الكذب من صورة القياس

ولم يأت من كبراه لأنها كبرى القياس المفروض صحة مقدماته .

فيكون الكذب من الصغرى .

والصغرى هي نقيض نتيجة القياس ، فتكون تلك النتيجة صادقة وهو المطلوب .

(١) خلاصة هذا البيان :

أنه : إذ افترضنا - بناء على ما تفيد الصغرى - أن البعض الذي هو « ج »

وليس « ب » هو « د » .

أمكن أن نصوغ قضية هكذا :

لا شيء من « د » « ب » .

ثم نجعلها صغرى ، ونجعل كبرى القياس ، كبرى لها هكذا :

لا شيء من « د » « ب » . وكل « ا » « ب » : ينتج لاشيء من « د » « ا » . =

ومن هاهنا تعلم : أن العبرة للسالبة في الجهة .

وليس يمكن هذا الضرب أن يبين بالنعكس ؛ لأن الصغرى سالبة جزئية ؛ فلا تنعكس .

والكبرى تنعكس جزئية ؛ فلا يلتزم منها ومن الصغرى قياس ؛ لأنه لا قياس عن جزئيتين .

هذا كله ، وليس في المقدمات ممكن .

فإن اختلط ممكن ومطلق ، وكان من الجنس الذي لا ينعكس فإن ما أوردناه في منع انعقاد القياس ، عن مطلقتين من ذلك الجنس ، يوضح منع انعقاد القياس عن هذا الخلط .

وإن كان من الجنس الذي نستعمله الآن ، والمطلق سالب فقد ينعقد القياس إذا روعيت الشروط :

فإن كانت الكبرى كلية سالبة ، من باب المطلق المذكور .

---

= ويمكن - أخذنا من الافتراض أيضا - أن نسوغ قضية هكذا :  
بعض « ج » « د » .

ثم نجعلها صغرى ، ونجعل النتيجة السابقة كبرى هكذا :

بعض « ج » « د » . ولا شيء من « د » « ا » .

فليس بعض « ج » « ا » .

وهو المطلوب .

وكان<sup>(١)</sup> الممكن موجبا أو سالبا .  
رجع بالعكس إلى الشكل الأول<sup>(٢)</sup> ، أو بالافتراض : فأتضح .  
وليكن النتيجة<sup>(٣)</sup> هي التي عرفتها في الشكل الأول .

(١) وفي نسخة « كان » بدون الواو العاطفة .  
(٢) كتب في هذا المقام « صاحب البصائر » ص ٨٧ قال :  
« وربما يخلج في خاطر أحد أن هذين الشكلين - يعني الثاني والثالث -  
إذا رجعا إلى الأول ، كان بالأول عنهما غنى ، وليس لهما فائدة .  
فنقول : ليس إذا لم يكن هذان الشكلان ، بيني القياسية بنفسهما ،  
إلا بالأول ؛ فلا فائدة لهما ، بل لهما - خاصة - فائدة .  
وهي أنه ربما كان السلب الطبيعي ، في نفس الأمر ، أن يتعين أحد جزئي  
المقدمة للوضع ، والآخر للحمل ؛ فالعكس ، لم يكن طبيعيا :  
كقولنا : ليست السماء ، بخفيفة ؛ ولا النفس بمائية ، ولا النار بمرئية ؛  
فإذا عكست هذه السواب ، خرجت عن النظم الطبيعي ، وإن كانت حقا .  
وربما لا يلتزم قياس مع هذه ، إلا بأن يقرن بها قضايا آخر ، على نظم  
« الشكل الثاني » .

وكذلك إنما يكون الطبيعي في القضايا الجزئية ، أن يوضع بعض الأعم  
فيه ، ويحمل عليه الأخص ؛ فإذا قرن بهذه القضية أخرى كلية ، وربما لا يلتزم  
منها قياس ، إلا على هيئة الشكل الثالث » .

(٣) وفي نسخة « ولكن النتيجة التي ... الخ » .

وإن لم تكن سالبة، بل موجبة<sup>(١)</sup>، لم يكن قياس إلا في تفصيل لا يحتاج إليه هاهنا ..

ويجب أن تقيس على هذا خلط الضروري بغيره - إذا كان على هذه الصورة - بعد أن تعلم أن في هذا الخلط زيادة قياسات .

وذلك أنه إذا كان التأليف :

من ممكن صرف وضروري صرف

أو من وجودي صرف ، وضروري صرف .

والكبرى كلية .

تم القياس ؛ سواء كانتنا :

موجبتين معاً .

أو سالبتين معاً .

فضلا عن المختلفتين .

أما إذا اختلفتا ، والكبرى كلية ، فتعامه مما علمت .

وأما إذا انفقتا ، فأنت تعلم أنه إذا كان « ج » بحيث إنما يصدق « ب »

على كله ، بإيجاب غير ضروري ؛ فيكون « ب » على كل ماهو « ج » غير ضروري .

أو المفروض من « ج » غير ضروري .

وكان « ا » بخلافه عندما كان كل ماهو « ا » فإن « ب » ضروري عليه .

علم أن طبيعة « ج » أو المفروض منه ، مباينة لطبيعة « ا » لا تدخل

---

(١) وفي نسخة بزيادة « كيف كان ذلك » بعد قوله « موجبة » .

إحدهما في الأخرى ، ولا يمكن ذلك ، سواء كان بعد هذا الاختلاف اتفاق في  
الكيفية الإيجابية ، أو الكيفية السلبية .  
وكذلك البعض من « ج » المخالف لـ « ا » في ذلك ، إن كانت الصغرى  
جزئية .

وتعلم أن النتيجة دائماً تكون ضرورية السلب . وهذا مما غفلوا عنه .

### الشكل الثالث :

الشرط في كون قرائن هذا الشكل ، منتجة هو :  
أن تكون الصغرى موجبة ، أو على حكمها كما علمت (١) .  
وفيها كلى ، أيها (٢) كانت .  
وأنت تعلم أن قرائنها تكون حينئذ ستة .  
لكن الستة تشترك ، في أن نتائجها ، إنما تجب (٣) جزئية ، ولا يجب  
فيها كلى .

فإنك إذا قلت : كل إنسان حيوان . وكل إنسان ناطق .

لم يلزم أن يكون : كل حيوان ناطقاً

ولزم أن يكون بعضه ناطقاً ؛ بأن تعكس الصغرى .

---

(١) راجع قوله فيما مر : « لكن الصغرى إذا كانت ممكنة ، أو مطلقة تصدق

معها السالبة ؛ جاز أن تكون سالبة ، وتنتج » . ص ٢٤٢ وراجع أيضاً ص ٢٣٠

(٢) وفي نسخة « أيهما كان » وفي أخرى « أيها كان » .

(٣) وفي نسخة « تكون » .

فاجعل هذا لك عياراً ، في المركبات من كميّتين .  
وأما إذا كانت الكبرى جزئية ، فلم ينفك عكس الصغرى ؛ لأنها إذا  
عكست ، صارت جزئية ؛ فإذا قرأت بها الأخرى ، كان الاقتران من جزئيتين  
فلم ينتج .

بل يجب أن تعكس الكبرى ، ثم النتيجة ؛ كما علمت .  
واعلم أن العبرة في الجهة المتحفظة : وهي <sup>(١)</sup> التي تتعين في الشكل الأول  
فيها <sup>(٢)</sup> ، على قياس ما أوردناه ، إنما هي الكبرى .  
لأن <sup>(٣)</sup> الصغرى لما أوجبت نتيجة مثل نفسها في الجهة - إلا فيما يخالف  
ذلك - في « الشكل الأول » لم يجب أن يكون عكسها مثلها - على ما علمت -  
فلم يتبين من ذلك : أن النتيجة مثل الصغرى .

ويتبين من طريق الافتراض : أن النتيجة مثل الكبرى  
أما فيما يبين <sup>(٤)</sup> بعكس صفراء ، فذلك ظاهر .  
وأما فيما يبين <sup>(٥)</sup> بعكس الكبرى ، فيتبين ذلك بالافتراض :

- 
- (١) وفي نسخة « وفي » .
  - (٢) وفي نسخة « منها » .
  - (٣) من أول هنا إلى قوله « أن النتيجة مثل الكبرى » غير موجود في جميع النسخ ، بل في واحدة منها .
  - (٤) وفي نسخة « يتبين » .
  - (٥) في جميع النسخ « يتبين » ولكن الأنسب أن يوافق الصيغة السابقة المختارة لينسجم مع باقي العبارة .

بأن يفترض<sup>(١)</sup> بعض « ب » الذى هو « ا » حتى يكون « د ». فيكون كل « د » « ا » .

فتقول حينئذ : كل « د » « ب » . وكل « ب » « ج » .

فكل « د » « ج »

ويقرن إليه : وكل « د » « ا » .

فينتج : بعض « ج » « ا » .

والجهة ماتوجهه جهة قولنا : كل « د » « ا » ، الذى هو جهة : بعض

« ب » « ا » .

والذين يجعلون الحكم لجهة الصغرى ، فإنهم يحسبون أن الصغرى تصير

كبيرة ، عند عكس الكبرى .

فيكون الحكم لجهتها<sup>(٢)</sup> ، ثم تنعكس ، فتكون الجهة بعد العكس ،

جهة الأصل .

وإنما يغلطون بسبب أنهم يحسبون أن العكس يحفظ الجهات .

وأنت قد علمت<sup>(٣)</sup> خطأهم .

وقد بقى مالا يبين<sup>(٤)</sup> بالعكس .

---

(١) وفي نسخة « تفرض » .

(٢) وفي نسخة « لجهة مالم تنعكس » .

(٣) وفي نسخة « تعلم » .

(٤) وفي نسخة « يتبين » .

وذلك حيث تكون الكبرى جزئية سالبة ؛ فإنها لا تنعكس ؛ وصغراها تنعكس جزئية ؛ فلا يقترن قياس ؛ بل إنما يتبين بطريق الخلف ، أو طريق الافتراض .

أما طريق الخلف :

فإن نقول : إنه إن لم يكن : ليس بعض « ج » « ا » ، فكل « ج » « ا » وكان كل « ب » « ج » .

فكل « ب » « ا »

وكان : ليس كل « ب » « ا » .

هذا خلف .

وأما طريق الافتراض :

فإن نقول : ليكون ذلك البعض ، الذي <sup>(١)</sup> هو « ب » وليس « ا » هو

« د » .

فيكون : لاشيء من « د » « ا » .

ثم تم أنت من نفسك <sup>(٢)</sup> .

واعتبر في الجهات ما توجهه الكبرى أيضا .

فتكون قرائنه ستة :

---

(١) وفي نسخة : « من « ب » الذي ليس « ا » هو « د » .

(٢) وفي نسخة زيادة :

« ولا يتبين تساوى حكم الإيجاب والسلب » .

- ا — من كليتين موجبتين .
- ب — من موجبتين ، والصغرى جزئية .
- ج — من موجبتين ، والكبرى جزئية .
- د — من كليتين ، والكبرى سالبة .
- ه — من جزئية موجبة صغرى ، وسالبة كلية كبرى .
- و — من كلية موجبة صغرى ، وجزئية سالبة كبرى وهذه تورد خامسة والله أعلم بالصواب .